ابعاد التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق بعد العام ٢٠١٤

م.د. علي محمد راضي
alipolitical1996@gmail.com
جامعة ميسان/ كلية العلوم السياسية
م.م. تبارك علي جابر
tabark.ali@uomisan.edu.iq
جامعة ميسان/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

ادى تزايد الإرهاب وعدم الاستقرار في العراق بعد العام ٢٠١٤ إلى تنامي الادراك العالمي بضرورة مواجهته ووضع حد للكوارث التي تسبب بها، إلا ان اختلاف رؤى وقراءات الدول لمصالحها الوطنية، ادى بطبيعة الحال إلى استمرار الارهاب في تأثيراته السلبية وتنامي قدراته، حتى باتت الدول القومية غير قادرة على مواجهته، لذا استوجب تعاونا دوليا من اجل الحد من هذه الظاهرة، التي باتت ظاهرة عالمية، لا تقتصر على العراق فحسب، اذ يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة وأبعاد التعاون الدولي في دعم العراق لمكافحة الإرهاب بعد عام ٢٠١٤، من خلال الوقوف على الآليات التي تبنتها الأطراف الدولية، سواء عبر التحالفات العسكرية أو الدعم السياسي والاقتصادي، وتقييم مدى فاعلية هذه الجهود في التصدي لتنظيم داعش الإرهابي.

الكلمات المفتاحية: "داعش"، **التعاون الدولي، التحالف الدولي، قرارات مجلس الامن.**

Abstract:

The rise of terrorism and instability in Iraq after 2014 led to a growing global awareness of the need to confront it and put an end to the disasters it caused. However, the different visions and interpretations of national interests among countries naturally led to the continuation of terrorism's negative effects and the growth of its capabilities, to the point that nation states were no longer able to confront it. Therefore, international cooperation was required to limit this phenomenon, which has become a global phenomenon, not limited to Iraq alone. This research aims to analyze the nature and dimensions of international

cooperation in supporting Iraq in combating terrorism after 2014, by examining the mechanisms adopted by international parties, whether through military alliances or political and economic support, and evaluating the effectiveness of these efforts in confronting the terrorist organization ISIS.

Keywords: "**ISIS**", **international cooperation**, **international coalition**, **UN Security Council**.

المقدمة

- **أهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من ان الاعمال الإرهابية في العراق قد تفاقمت في عام ٢٠١٤، وكبرت معها المعاناة الإنسانية جراء نتائج تلك الاعمال التي اتسمت بنتائجها الاجرامية وانعكاساتها الوخيمة على حياة الناس واخذت تتوسع رقعة المساحة التي تمارس فيها التنظيمات المتطرفة والمجموعات الإرهابية افعالها في عمليات القتل غير المحدود والخطف والتفجير والذبح التي تنال الأبرياء من المدنيين، والعراق وبحكم موقعة الجغرافي والذي يتوسط فيه القارات الثلاث: اسيا، اوروبا، افريقيا وكثرة خيراته ووفرتها وما يمتلكه من أراضي متنوعه وشاسعة لذلك كان وما يزال مطمع انظار الأمم من غربية وشرقية، لذا انبرى المجتمع الدولي للتصدي لتلك العصابات الظلامية ومساعدة العراق في تحرير أراضيه من دنس الإرهاب والتطرف.

- **هدف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة وأبعاد التعاون الدولي في دعم العراق لمكافحة الإرهاب بعد عام ٢٠١٤، من خلال الوقوف على الآليات التي تبنتها الأطراف الدولية، سواء عبر التحالفات العسكرية أو الدعم السياسي والاقتصادي، وتقييم مدى فاعلية هذه الجهود في التصدي لتنظيم "داعش"الإرهابي.

- **إشكالية البحث:**

رغم الجهود الإقليمية والدولية المبذولة في مواجهة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، خصوصًا في ظل تمدد تنظيم "داعش" الإرهابي، فإن هذه الجهود اتسمت بالتفاوت في الفاعلية والتنسيق، مما أثار تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا التعاون وحدوده، ومدى استجابته للواقع العراقي المعقد سياسيًا وأمنيًا، وعليه، **تكمن إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس الآتي:** إلى أي مدى اسهم التعاون الدولي في دعم العراق لمكافحة الإرهاب بعد عام ٢٠١٤، وما مدى فعالية هذا التعاون في الحد من تهديد التنظيمات الإرهابية وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي؟

- **فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تصاعد الأعمال الإرهابية في العراق بعد عام ٢٠١٤، ولا سيما ظهور تنظيم داعش وسيطرته على أجزاء واسعة من البلاد، دفع المجتمع الدولي إلى تبني إستراتيجية متعددة الأوجه تشمل التدخل العسكري، وتوفير الدعم الاستخباراتي، والمساندة الاقتصادية والسياسية، مما

أسهم بشكل نسبي في إضعاف القدرات التنظيمية لداعش وتعزيز قدرة العراق على استعادة أراضيه، بالرغم من استمرار التحديات الأمنية والسياسية التي أعاقت تحقيق الاستقرار الكامل.

- **منهجية البحث:**

يستند البحث في سبيل تحقيق الموضوعية العلمية، والوصول الى الأهداف التي يسعى إليها الى (المنهج الاستقرائي) في دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية وانعكاسها على البيئة الأمنية في العراق وكيفية تحقيق الاستقرار الأمني في البلاد في ظل وجود هذه المتغيرات.

- **هيكلية البحث:**

ينقسم البحث الى اربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: نشأة تنظيم داعش في العراق ومصادر تمويله

المحور الثاني: البعد الأمني للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق

المحور الثالث: البعد السياسي للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق

المحور الرابع: البعد الاقتصادي للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق

المحور الأول: نشأة تنظيم داعش في العراق ومصادر تمويله

وُلِدت (داعش) في العراق كامتداد لتنظيم "القاعدة"، الذي أسّسه الإرهابي أبو عمر البغدادي (حامد داود الزاوي) في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وبعد مقتله عام ٢٠١٠ خلال عملية "وثبة الأسد" التي نفذتها القوات الأميركية في منطقة الثرثار، أعلن التنظيم في غضون شهر تعيين إبراهيم عواد (أبو بكر البغدادي) خلفاً له بدأ أبو بكر البغدادي بتوسيع نفوذ التنظيم عبر إرسال مجموعات إلى سوريا، لتشكيل خلايا نائمة كان من أبرز عناصرها (أبو محمد الجولاني) ومع اندلاع الأزمة السورية، صعّدت هذه الخلايا عملياتها الإرهابية، لا سيما بعد حادثة جسر الشغور التي شكّلت منعطفاً نحو عسكرة النزاع، اختار التنظيم في بداياته منطقة الشرق السوري كنقطة ارتكاز، نظراً لتشابه تضاريسها مع مناطق الموصل والأنبار، ما وفّر له بيئة ملائمة للتمدد والسيطرة. [١].

إذ تمثل هذه الجغرافية موقعا مهم لعناصر الإرهاب وعاملا مساعدا لاستنزاف الجيش السوري وبعد نهاية ٢٠١١ وبداية ٢٠١٢ والتي كثرت فيها الانشقاقات فيما بينهم من جانب ومن جانب اخر فيما بينهم وبين المعارضة السورية بشقيها المصنفين إسلاميين وليبراليين على حد سواء، وكان منها اعلان "جبهة النصرة "بقيادة الإرهابي (أبو محمد الجولاني) الامر الذي دفع البغدادي الى اعلان تحالف (داعش) في ٨ نيسان/ابريل ٢٠١٣ كردة فعل لإعلان الجولاني، وتمردا على القاعدة التي يقودها الظواهري[٢].

---

[١]- هشام الهاشمي، عالم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) دار الحكمة ، لندن ،٢٠١٥، ص١٣٢.

[٢]- ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش،ط١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠١٥،ص٢٥٧.

ومنذ ذلك الوقت تمدد (تنظيم داعش) الأرهابي في الأراضي السورية عبر اشتباكات متوالية مع الحركات السورية المتطرفة الأخرى (الجيش الحر، أحرار الشام، الجبهة الإسلامية، جيش المجاهدين) في المناطق الشرقية الشمالية، فضلاً عن ذلك، عمل (تنظيم داعش) على مهاجمة اهداف مدنية خارج الأراضي السورية في العراق ولبنان، اذ تبنى التنظيم الإرهابي هجوما على (سجن أبو غريب) في العراق عام ٢٠١٣، تمكن على اثرها إخراج قرابة (٥٠٠) سجين من العناصر الإرهابية[١].

في العاشر من حزيران عام ٢٠١٤، تمكن (تنظيم داعش) الإرهابي من بسط سيطرته على ثلاث محافظات عراقية رئيسية، وهي نينوى وصلاح الدين والأنبار. وقد أعلن التنظيم في التاسع والعشرين من حزيران من العام نفسه عن تنفيذ ما أطلق عليه "غزوة كسر الحدود"، متبعاً ذلك بإعلان قيام ما سمّاه بـ"دولة الخلافة" تحت قيادة زعيمه (أبو بكر البغدادي)، في خطوة مثّلت انشقاقاً عن تنظيم القاعدة وتمرداً على أيديولوجيته، مع بسط نفوذه على مساحات واسعة من الأراضي العراقية والسورية ومنذ سيطرته على مدينة الموصل، شرع التنظيم بتنفيذ سلسلة من السلوكيات الإجرامية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، اذ اعتمد على نشر مقاطع مصورة توثق أعماله الإرهابية، بما في ذلك عمليات الإعدام بقطع الرؤوس، والتي تم عرضها على منصات التواصل الاجتماعي. وقد اسهمت هذه الأفعال في تكوين صورة دولية واضحة عن طبيعة (تنظيم داعش) المتطرفة والهمجية، كما كشفت عن مستوى العنف الذي تبنّاه وقدرته على إثارة الرعب ونشر الفوضى في المناطق التي خضعت لسيطرته [٢].

مثّلت سيطرة (تنظيم داعش) الإرهابي على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية في عام ٢٠١٤ تحولًا جذريًا في المشهد الأمني، وأسفرت عن اضطراب عميق في بنية المنظومة الأمنية العراقية. وقد أثارت هذه التطورات تساؤلات متعددة بشأن العوامل والأسباب التي مهدت الطريق لهذا الانهيار السريع. وجاء التقدم العسكري الخاطف الذي حققته الجماعات الإرهابية في العراق امتدادًا لسلسلة من الانهيارات العسكرية التي سبقتها في سوريا، لا سيما في محافظة الرقة وسقوط الفرقة ١٧ ومطار الطبقة العسكري. كما شهد شمال العراق انهيارًا لقوات البيشمركة الكردية، الأمر الذي استدعى تدخلاً مباشراً من قبل القوات الجوية الأمريكية بهدف حماية إقليم كردستان ومنع المزيد من التوسع لتنظيم داعش [٣].

ولم تقف قدرات (داعش) عند المجال العسكري فحسب بل تعدتها الى الجانب الاقتصادي والتنظيمي والإعلامي، اذ اصبح يمتلك موارد هائلة تتجاوز قدرة التنظيمات الأخرى مضافا اليها ماكنة إعلامية تنطق باللغتين العربية والإنكليزية [٤].

فضلاً عن قيامه بأعداد هيكلية تنظيمية داخلية تنظم اعماله بطريقة هرميه متكونه من مجالس تشرف على مهام إدارة التنظيم وكانت مهام إدارة الدولة توكل لهذه الإدارات وهي كالتالي(٥):

---

[١]- المصدر نفسه،١٧٩-١٨٠.

[٢]- حسن أبو هنية، تنظيم داعش النشاة ، التاثي، المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني،٢٠١٤ .

[٣]- حمد أبو رمان، تنظيم الدولة الإسلامية: الازمة السنية والصراع على الجهاد العالمي، بيروت، ٢٠١٥،ص١٢٧.

[٤]- حسن أبو هنيه ، مصدر سبق ذكره،ص٣.

[٥]- عبد الباري عطوان،الدولة الإسلامية : الجذور ، التوحش ،المستقبل ، دار الساقي ،لندن، ٢٠١٧، ص٨٧ .

١-**المجلس العسكري:** يعين أعضائه من قبل ما يسمى بأمير الدولة، وكان رئيسه الارهابي (أبو احمد العلواني)، ويتولى المجلس أعداد والاشراف على تنفيذ الاستراتيجية العسكرية للتنظيم الأرهابي، وتوزيع الجنود، وتعيين الامراء العسكريين للولايات.

٢- **مجلس الشورى:** يرتبط بأمير التنظيم الارهابي أيضا مباشرة، يقوم المجلس بتقديم النصح لأمير التنظيم ويشرف على شؤون الجماعة ويتألف من (١٢ عضو) يختارهم البغدادي، وكان يرأسه الإرهابي "أبو اركان العامري" وهو يقترح تعيين امراء الولايات.

٣-**المجلس الشرعي:** يتعامل مع الشؤون القضائية لتنظيم داعش، ويعين الامراء الشرعيين للولايات، ويقوم بإصدار الفتوى والاحكام الشرعية وتطبيق العقوبات التي يستنبطونها من القرأن الكريم والنظر في الشكاوى والمنازعات ويضم المجلس تشكيل يسمى "الحسبة" يتكون من النساء والرجال وهي تقابل جهازالشرطة الذي يعمل على مراقبة تنفيذ الأحكام الشرعية كارتداء النساء للزي الشرعي، والتفتيش عن المناوئين للتنظيم ومراقبة عمل المحال التجارية في الأسواق بما يتطابق مع الشريعة، وتنفيذ ما يصدر عن المجلس من عقوبات.

٤-**مجلس الامن والاستخبارات:** ومهمة هذا المجلس المحافظة على سلامة الأراضي التي تقع تحت سيطرة التنظيم الأرهابي، كما يشرف على تشكيل "الحسبة" ويقوم بتسيير دوريات أمنية ودينية لتنفيذ التعليمات الأمنية والاستخبارية، والاحكام الدينية، وأيضا يقوم بجمع المعلومات الاستخبارية، وتدقيق خلفيات عناصر تنظيم الدولة ضمن التشكيلات التابعة له، ويقوم بتعيين الامراء الأمنيين للولايات التابعة للتنظيم، فضلاً عن محاكمة العناصر التابعة للتنظيم في حال الإخفاق في تنفيذ العمليات العسكرية للتنظيم، وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها، وهو مسؤول عن أمن بما يسمى (أمير التنظيم الإرهابي).

٥-**المجلس الاقتصادي:** ويسمى أيضا بيت المال ويعني بالمدخول الاقتصادي للتنظيم الأرهابي، من عائدات النفط المهرب، والضرائب التي يتم جنيها من الإتاوات، التي تجبى تحت عنوان توفير الحماية، للأعمال التجارية ومن غنائم العمليات العسكرية، وهو يعين الامراء الماليين لتنظيم الدولة في الولايات ويشرف عليهم.

٦-**المؤسسة الإعلامية:** تُعد هذه التشكيلات من أبرز مكونات التنظيم الإرهابي، إذ تتولى مهام الترويج الإعلامي عبر وسائل سمعية وبصرية، مثل المقاطع المصورة عالية الجودة، والمجلات الورقية أو الإلكترونية. وتهدف هذه الوسائل إلى تحقيق ثلاث غايات رئيسة: إبراز قوة التنظيم، بث الرعب في صفوف الخصوم، واستقطاب أفراد جدد سواء للانضمام الميداني أو لتنفيذ عمليات فردية تحت مسمى "الذئب المنفرد"[١].

٧-**الولايات:** وهو عبارة عن تنظيم مصغر لـ(داعش) يضم الأمير ونائب يعمل تحت امرته كل من: الأمير الشرعي والأمير الأمني والأمير المالي، والأمير العسكري، اذ ترتبط بكل امير مفارز من المقاتلين، ويرتبط تنظيم الولاية بتنظيم (داعش) فهو يعمل على تنفيذ ما يصدر من المجالس في الامارة، وكذلك ينقل ما

[١]- حسن أبو هنيه، البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية، الإدارة والحكم ،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،٢٠١٦ ،ص٦٧.

مطلوب امنيا واستخباريا ومنه وما يترتب عليه اقتصاديا، وينفذ ما مطلوب منه عسكريا واعلاميا، ومن هذه الولايات ولاية بغداد ، ولاية الموصل...وغيرها[١].

اما عن مصادر تمويل (تنظيم داعش) فقد اعتمد التنظيم الارهابي على مصادر مختلفة في ديمومة عمله ومنها:

١-تجاره الطاقة:

سعى تنظيم داعش إلى استثمار البنية التحتية النفطية في المناطق التي سيطر عليها، معتبرًا إياها مصدرًا اقتصاديًا مستدامًا. ورغم التحديات التقنية والإدارية، تمكن من استغلال النفط والمنتجات النفطية في شرق سوريا وغرب وشمال العراق منذ ٢٠١١، سواء عبر البيع المحلي أو التهريب. عقب سقوط الموصل في يونيو ٢٠١٤، استولى التنظيم على سبعة حقول نفطية ومصافي صغيرة في شمال العراق، وحاصر مصفاة بيجي. كما سيطر على حقلي "النجمة" و"القيارة" في الموصل، وتقدم نحو تكريت للسيطرة على حقول "حمرين" و"عجيل"، التي كانت تُنقل منتجاتها إلى مصافي كركوك وسوريا قبل بيعها في الموصل[٢].

لقد سيطر (تنظيم داعش) على (٧) حقول نفطية مهمة في العراق وهي (نجمه، القيارة، بطمة، عين زالة، عجيل، حمرين) أي ما يقارب (٤٠الف) برميل من النفط الخام وتحتوي تقريبا على (٨٠)بئرا نفطيا الذي ينتج الغاز المصاحب (١٥٠الف قدم مكعب) من حقل (عجيل) إضافة الى مصفى (القيارة)الذي ينتج (١٦الف) برميل مكعب من المشتقات النفطية[٣].

٢- الاتجار بالبشر

عقب سيطرة تنظيم "داعش" على مساحات واسعة في العراق وسوريا، مارس انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت اختطاف المئات من الإيزيديين والمسيحيين والشبك والتركمان، وبيع النساء كعبيد في أسواق النخاسة بمدينة الموصل، اذ بلغ ثمن الفتاة نحو ٨٠ دولاراً. وقد شكّل الاتجار بالبشر أحد مصادر التمويل للتنظيم، مع تركيز خاص على النساء والأطفال. كما شكّلت الفدية ما نسبته ٢٠% من عائداته، إذ قدّرت وزارة الخزانة الأميركية أن "داعش" حصل على ٢٠ مليون دولار من عمليات الاختطاف عام ٢٠١٥. وتُعد فرنسا من الدول التي دفعت فدية بلغت ١٨ مليون دولار مقابل إطلاق سراح أربعة صحفيين، بينما رفضت الولايات المتحدة طلب التنظيم بدفع ١٣٢.٥ مليون دولار مقابل الإفراج عن الصحفي جيمس فولي، باعتبار أن ذلك يشجع على تكرار مثل هذه الجرائم [٤].

٣- تجارة الاثار

---

[١]- عبد الله خالد سعود، المقاتلون الأجانب في (وثائق داعش المسربه) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد، الرياض، العدد ٤٢ ،٢٠١٩، ص٤٨.

[2]-john c. k. daly, the Islamic state's oil network, terrorism monitor, publication of the Jamestown foundation, volume xii u issue 19 u October 10, 2014,p7.

[٣]-حسين علاوي خليفة، إدارة التوحش لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين العدد ٣٧-٢٠١٤،٣٨،ص٣٤٠.

[٤] -عبد الباري عطوان، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

تمثل تجارة الاثار من المصادر المالية الرئيسية (لتنظيم داعش) من خلال النهب والاتجار بالمقتنيات غير المشروعة واحيانا وفق نظام الطلبية التي يريد تجارالاثار ان يشتريها، اذ يمتلك العراق وسوريا مواقع اثرية يرجع تاريخها الى ستة الاف سنة وكانت تحظى باهتمام كبيرفي البلدين للحفاظ على ارثهم الحضاري، وكان التنظيم قد عمد الى تنفيذ عملية "تطهير" والتي تدخل ضمن أفكاره التي يعتقد بانها تخليص البلدان من الاثار الوثنية[١]، وكان قد ذكر احد علماء الاثار ان ثلث المواقع الاثرية في العراق تقع ضمن المناطق التي يسيطرعليها تنظيم داعش وتباع اثار من هذه المواقع في الدول المجاورة او تهرب الى أوروبا[٢].

٥-مصادر أخرى للتمويل

فضلاً عن موارد التمويل التي اعتمد عليها (تنظيم داعش) في تمويل انشطته الإرهابية هناك مصادر أخرى للتمويل ويمكن اعتبارها مصادر ثانوية وهي أيضا تدر عليه أموال كثيرة وهذه المصادر هي:

- الاستيلاء على الخزائن المالية الحكومية بعد السيطرة على مدينة الموصل والاستحواذ على مصرف الموصل المركزي ومصارف أخرى في مدينة نينوى، الامر الذي جعل التنظيم يحصل على أموال طائلة تقارب (٥٠٠) مليار دينار عراقي بما يعادل (٤٢٠) مليون دولار عراقي من البنك المركزي في الموصل[٣].
- مصادرة أموال وممتلكات جميع المذاهب والأديان المخالفة لهم والأقليات الدينية الأخرى، وكذلك عمل على تهديد وابتزاز على ما لا يمكن الاستيلاء عليه بالكامل سواء كانت شركات او أصحاب المحال التجارية، وعمل التنظيم على نصب مجموعة من نقاط التفتيش على الطرق البرية الطويلة لأخذ الأموال من الشاحنات التجارية التي تصل في بعض الأحيان الى ٢٠٠دولار[٤].

المحور الأول: البعد الأمني للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق

بعد سيطرة (تنظيم داعش) على مدينة الموصل في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالف دولي لمواجهة التهديد الإرهابي المتصاعد. استجاب المجتمع الدولي لهذا النداء، فشُكّل تحالف ضم في بداياته نحو ٦٠ دولة، من بينها الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، ثم ارتفع العدد لاحقاً إلى ٨٠ دولة. وقد جاء هذا التكاتف الدولي انطلاقاً من إدراك مشترك بأن الأمن لم يعد شأناً داخلياً، بل مسألة استراتيجية عالمية في ظل تعقّد المصالح الدولية وتسارع التغيرات. ومع ذلك، لم يكن هذا التحالف شاملاً، إذ استُبعدت منه بعض الأطراف الفاعلة مثل روسيا

---

[١] - المصدر نفسه، ص٣٤.

[2]-by Carla E. Humud, And others, Islamic State Financing and U.S. Policy Approaches, US Congrss Research Service, April 10, 2015,p7. https://www.fas.org/sgp/crs/terror/R43980.pdf

[٣] -علي بكر، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة ،المجلد ٤٩ ،العدد ١٩٨ ٢٠١٤،ص٩٤.

[٤] - محمد علوش، داعش واخواتها من القاعدة الى الدولة الإسلامية ، ط١ رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،٢٠١٥،ص١٦٥.

وإيران، ما دفع لاحقاً إلى تشكيل تحالف رباعي ضم كلاً من روسيا، وإيران، والعراق، وسوريا، بوصفهم من أكثر الدول تضرراً من تمدد "داعش".[١].

تشكّل التحالف الدولي استجابةً لجملة من المبررات، أبرزها التهديد الذي مثّله تنظيم داعش على استقرار العراق وسوريا والمنطقة ككل، فضلاً عن تهديده للأمن والسلم الدوليين. وقد ارتكب التنظيم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت القتل العشوائي، واستهداف المدنيين، والإعدامات الجماعية، والاضطهاد القائم على الهوية، والعنف الجنسي، ما أدى إلى موجات نزوح واسعة، خاصة بين الأقليات. كما مثّل التنظيم تهديداً إرهابياً عابراً للحدود، لا سيما مع تدفق الآلاف من المقاتلين الأجانب إلى مناطق النزاع [٢].

سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد إطار قانوني يمنح الشرعية لتشكيل تحالف دولي لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي، وقد تمثل هذا التوجه في صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢١٧٠) بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، الذي تناول ظاهرة الأعمال الإرهابية، مركزًا بصورة خاصة على ممارسات تنظيم داعش. وقد استند القرار إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أكد على أن مكافحة الإرهاب تقتضي تبني نهج شامل ومستدام، يتضمن مشاركة فعّالة من قبل جميع الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، من خلال التعاون في منع التهديدات الإرهابية، وإضعافها، وعزلها، وتعطيل قدرتها على الحركة، وأكد القرار على مسؤولية الدول الأعضاء في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب، كما دعا القرار الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني تهدف إلى وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى كل من تنظيم داعش، وجبهة النصرة، وسائر الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتقديمهم للعدالة وفقًا للقانون الدولي، داعيًا إلى تفعيل الرقابة الفعالة على الحدود، وتعزيز تبادل المعلومات بصورة عاجلة، كما شمل القرار الدعوة إلى وقف تدفق الأسلحة والتمويل إلى الجماعات الإرهابية، بما يسهم في تقويض قدراتها العملياتية واللوجستية [٣].

وبناءً على هذا التفويض الصادر من منظمة الأمم المتحدة تم الإعلان عن تشكيل التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا في ١٠/ايلول/ ٢٠١٤، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعلن الرئيس الأمريكي الاسبق (باراك أوباما) حينها ان تشكيل هذا التحالف العالمي هو من أجل "تحطيم الدولة الإسلامية وهزيمتها في نهاية المطاف"، وقد أنظم إلى هذا التحالف عند بداية تشكيله (٦٠) دولة ومنظمة، ويساهم كل عضو في هذا التحالف بالطريقة التي تتناسب مع إمكانياته ومصالحه الوطنية، وفي الاجتماع الذي عُقد في العاصمة البلجيكية بروكسل في كانون الأول/ ٢٠١٤، اتفق الشركاء على خمس خطوات عمل لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي وهي[٤]:

---

[١]- شيماء عادل فاضل وعلي طارق، أثر التحالفات الدولية في استقرار الأمن الدولي، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد التاسع عشر والعشرون، ٢٠١٦، ص٦٤-٦٥.

[٢]- مصطفى إبراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٦١، ٢٠١٨، ص٤٦.

[٣]- المصدر السابق، ص٤٧.

[٤]- المصدر نفسه، ص٤٨.

١. دعم العمليات العسكرية وبناء القدرات والتدريب (بقيادة الولايات المتحدة والعراق).
٢. وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب (بقيادة هولندا وتركيا).
٣. وقف حصول التنظيم على التمويل (بقيادة إيطاليا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة).
٤. تلبية الإغاثة الإنسانية والأزمات المرتبطة بها (بقيادة ألمانيا والإمارات العربية المتحدة).

في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بدء تنفيذ ضربات جوية في سوريا دون انتظار موافقة الكونغرس، إلى جانب تكثيف العمليات العسكرية في العراق. تبع ذلك انضمام فرنسا بوصفها ثاني دولة في التحالف الدولي، حيث نفذت ضربات جوية ضد تنظيم داعش، وأرسلت قوات خاصة إلى إقليم كردستان العراق لتدريب قوات البيشمركة على استخدام الأسلحة المقدمة.

كثّف التحالف الدولي جهوده في مكافحة تنظيم داعش، معززًا دعمه للقوات العراقية عبر مستويات متعددة شملت التعاون الدبلوماسي والاستخباري، وتقديم الأسلحة والذخائر، فضلاً عن تنفيذ عمليات عسكرية، خصوصًا الجوية منها. ففي عام ٢٠١٤، نفّذ التحالف أكثر من ٣٠٠ غارة جوية ضد مواقع داعش في العراق. وبين عامي ٢٠١٤ و٢٨ حزيران ٢٠١٦، شنّ التحالف ١٣,٤٧٠ غارة في العراق وسوريا، أسفرت عن تدمير ٢٦,٣٧٤ هدفًا. كما أسهم حلف شمال الأطلسي (الناتو) بدور بارز في هذه العمليات، من خلال مشاركة عدد من دوله في الحملة العسكرية ضد التنظيم.[١]

اثرت المشاركة الميدانية للتحالف الدولي بشكل مباشر على قلب موازين القوى لصالح العراق وسوريا، لأن العمليات العسكرية لـ(داعش) هددت وجود الدولة العراقية وسيطرت على مناطق استراتيجية مهمة لولاء تدخل المرجعية العليا في النجف الأشرف واعلانها (فتوى الجهاد الكفائي) ضد التنظيمات الإرهابية وتشكيل قوات الحشد الشعبي، وعمليات التحالف الدولي ضد الجماعات الإرهابية وحلفاء العراق الإقليميين، فضلاً عن جهود الأجهزة الأمنية العراقية الكبيرة لما تحقق النصر على الارهاب وطرد داعش من الأراضي العراقية[٢]، وفي اطار تدخل ومساعدة التحالف الدولي للجهود الوطنية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، فقد تجسد ذلك الدعم في عدة صور، ابرزها هي[٣]:

- القيام بضربات جوية منظمة ومتواصلة ضد الإرهابيين ومعاقلهم في العراق وسوريا، وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، وتوسيع نطاق الحماية الامريكية للبعثات الإنسانية وملاحقة الارهابيين.
- زيادة الدعم الأمريكي للقوى التي تحارب الإرهاب على الأرض ولهذا الغرض اكد الرئيس الأمريكي آنذاك (باراك أوباما) انه ارسل مئات الجنود الأمريكيين الى العراق لتقييم كيف يمكن دعم قوات الامن العراقية فضلا عن الاف من المستشارين العسكريين، دون الدخول في حرب برية مباشرة مع الإرهابيين، وانما تقديم الدعم والتدريب والمعدات والمعلومات الى القوات العراقية والكردية.

---

[١]- مصطفى إبراهيم سلمان، ضاري سرحان حمادي ، مصدر سبق ذكره ،ص٥٠.
[٢]- عبد الرحمن كريم درويش و كازان عمرعلي،الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) دراسة تحليلية (٢٠١٤-٢٠١٦)مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد٩ ،العدد٣٥ ،٢٠٢٠،ص٣٥.
[3] The White House, Statement by the President on ISIL, Washington, 10 September 2014..https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/10/statement-presideisil-1

- التعاون مع الولايات المتحدة وحلفاءها لتكثيف الجهود الرامية الى قطع مصادر تمويل "داعش" ومواجهة ايديولوجيته المتطرفة، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب من والى الشرق الأوسط، والعمل على تعبئة المجتمع الدولي حول هذه الجهود.
- مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية الى النازحين والأقليات الدينية، وعدم السماح لتنظيم داعش من طرد الأقليات والمدنيين الأبرياء من مواطنهم الاصلية..

قدّم التحالف الدولي دعماً مباشراً لقوات البيشمركة في مواجهتها لتنظيم داعش، شمل الإسناد الجوي وتزويدها بأسلحة دفاعية، ما اسهم بشكل فاعل وسريع في تعزيز قدرتها على تأمين المدن الكردية واستعادة المناطق التي سيطر عليها التنظيم سابقاً. كما وفر التحالف مدربين متخصصين للقوات العراقية في مجالات استخدام الجرافات المدرعة، وإزالة العبوات الناسفة والسيارات المفخخة، فضلاً عن تدريب شرطة الأنبار ومقاتلي العشائر على مسك الأرض عقب تحرير الرمادي [١].

أرسلت الولايات المتحدة قوة عسكرية قوامها ٢٠٠ فرد إلى العراق لتنفيذ مهام استخبارية وعمليات خاصة. وفي ٦ نيسان ٢٠١٦، أكدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن التحالف الدولي ضد تنظيم داعش أسهم في تقليص قدرات التنظيم على التحرك بحرية في ساحة المعركة، بالتزامن مع استعادة مساحات واسعة من الأراضي العراقية التي كانت تحت سيطرته [٢].

أيضا تم تأسيس تحالف رباعي عام ٢٠١٥ ضمّ كلاً من روسيا، إيران، العراق، وسوريا، واتخذ من بغداد مقرًا له، بهدف التنسيق الاستخباري في مواجهة تنظيم داعش في سوريا والعراق. جاء هذا التحالف استجابة لتصاعد خطرالإرهاب، اذ اجتمع ضباط من الدول الأربع لتشكيل إطار استخباري يُعنى بجمع وتحليل وتبادل المعلومات الأمنية، وإيصالها إلى هيئات الأركان المعنية. وقد ساهم التحالف في التخطيط العملياتي وإدارة القوات الميدانية في مواجهة التنظيمات الإرهابية. غير أن التحالف قوبل برفض من الولايات المتحدة، التي استندت إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة مع العراق عام ٢٠٠٨، مطالبة رئيس الوزراء العراقي حينها، (حيدر العبادي)، بعدم إشراك روسيا في العمليات الجوية ضد داعش. من جهتها، اعتبرت الحكومة العراقية التحالف مجرد خلية لتبادل المعلومات الاستخبارية[٣].

لا تقتصر أهداف التحالف الرباعي على القضاء على الإرهاب في سوريا والعراق، بل تتجاوز ذلك إلى اعتبارات سياسية، حيث تسعى روسيا، على غرار الولايات المتحدة، إلى توظيف ملف الإرهاب لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. ويُعد انخراطها في الحملة الدولية ضد تنظيم داعش وسيلة لتعزيز نفوذها المتراجع في المنطقة العربية، ومخرجاً من عزلتها الدولية الناجمة عن النزاع مع أوكرانيا [٤].

---

[١]- عبد الرحمن كريم درويش، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

[2]U.S. Embassy & Consulates in Iraq, Special Presidential Envoy Brett McGurk in Iraq, 2016. https://iq.usembassy.gov/special-presidential-envoy-brett-mcgurk-iraq/

[٣]- مثنى فائق مرعي ،عبدالعليم فاضل وادي ،العلاقات الروسية التركيةوالتحالفات الدولية الراهنه في الشرق الأوسط دراسة في التاثير والتاثر ،مجلة تكريت للعلوم ،جامعة تكريت ،العدد١١ ،ص١١٧-١١٨.

[٤]- حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش، مجلة سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،العدد١٦،٢٠١٥،ص٣٦.

المحور الثالث: البعد السياسي للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق

في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في العراق عام ٢٠١٤، أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات التي تهدف إلى تقليص قدرة تنظيم داعش على الحركة والتوسع. وكان القرار الأول هو القرار رقم (٢١٦١) الذي ركز على تقويض القوة الاقتصادية للتنظيم. وأعرب المجلس عن قلقه من أن حقول النفط والبنية التحتية المرتبطة بها، التي يسيطر عليها داعش، تشكل مصدر دخل مهم للتنظيم وتدعم جهوده في التوظيف وتعزيز قدراته التشغيلية وتنفيذ الهجمات الإرهابية. كما أكد المجلس في قراره أن متطلبات تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة المنصوص عليها في القرار تنطبق على داعش وجبهة النصرة وكافة الكيانات والأفراد والمؤسسات المرتبطة بتنظيم القاعدة[١].

اتخذ مجلس الأمن القرار رقم (٢١٧٠) لعام ٢٠١٤ تحت الفصل السابع لمكافحة إرهاب تنظيم "داعش" و"جبهة النصرة" السورية والجماعات المرتبطة بالقاعدة. ودعا المجلس إلى تشكيل فريق مراقبة لرصد تنفيذ العقوبات المفروضة على هذه التنظيمات وتعاون الدول الأعضاء في تطبيق القرار. كما طلب من الدول تقديم قوائم تشمل الأفراد والكيانات التي تدعم هذه التنظيمات. وأكد المجلس أن الأعمال الإرهابية المرتكبة من قبل "داعش" لا ترتبط بأي دين أو حضارة أو جماعة، مشددًا على محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في العراق وسوريا[٢].

في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤، أصدر القرار رقم (٢١٧٨) الذي دعا إلى تكثيف الجهود الدولية لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق وسوريا. وأشار القرار إلى تصاعد خطر الإرهاب وانتشاره عالمياً، بما في ذلك الأعمال الإرهابية المرتكبة بدافع التعصب والتطرف. كما عبر عن القلق من تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين يسافرون إلى دول أخرى للقيام بأعمال إرهابية أو تدريب عليها. وقد تم الإشادة بجهود منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) في التصدي لهذا التهديد من خلال تبادل المعلومات القانونية، واستخدام شبكتها الآمنة وقواعد بياناتها لتتبع الوثائق المزورة أو المسروقة، بالإضافة إلى برامجها المتخصصة في مكافحة الإرهاب [٣].

كذلك أصدر القرار رقم (٢١٩٩) في ١٢ فبراير ٢٠١٥، الذي تضمن تدابير هامة لتعطيل تجارة النفط التي يديرها تنظيم "داعش" في العراق، وهي واحدة من مصادر تمويل الإرهاب الرئيسية. نص القرار على اتخاذ إجراءات لوقف تجارة النفط وموارد أخرى مثل المعادن الثمينة، التي يستخدمها التنظيم لتمويل أنشطته الإرهابية. كما أعرب عن القلق حيال سيطرة "داعش" و"جبهة النصرة" على البنى التحتية الحيوية مثل حقول النفط والسدود ومحطات توليد الكهرباء. وندد القرار أيضاً بممارسات الخطف والاعتداءات الجنسية التي تعرض لها النساء والأطفال في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، داعياً الدول إلى تقديم

---

[١]- حسين جاسم الخزعلي ، داعش واثره على الامن القومي العراقي ، ط١، دار الحكمة، لندن ،٢٠١٥،ص٢٠١.

[٢]- ينظر: النص الكامل للقرار (2170) (S/RES/2170(2014)

[٣]- ينظر: النص الكامل للقرار (2178) (S/RES/2178(2014)

الأدلة المتعلقة بتلك الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، أدان القرار تدمير ونهب المواقع الأثرية في سوريا والعراق، محذراً من أن التجارة في هذه الموارد قد تشكل انتهاكاً للالتزامات الدولية[١].

صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣٣ في جلسته ٧٤٩٥ بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٩، الذي يعكس القلق البالغ بشأن الأوضاع الأمنية في العراق جراء الهجمات الإرهابية، خصوصاً من قبل تنظيم "داعش". شدد القرار على أهمية استقرار العراق وأمنه بالنسبة لشعبه والمنطقة والمجتمع الدولي، معتبراً أن وجود التنظيم في العراق يشكل تهديداً لمستقبله. كما أشار إلى أن السبيل الوحيد لمواجهة تهديد داعش يكمن في تكاتف العراقيين لتحقيق الأمن السياسي، وأكد على استمرار الدعم الدولي والإقليمي للعراق في مجالات المصالحة والحوار السياسي ومكافحة "داعش"[٢].

في ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٥، أدان مجلس الأمن الأعمال الإرهابية التي ارتكبها مسلحو تنظيم "داعش"، بما في ذلك تدمير الآثار التاريخية والثقافية. عقب الهجمات الإرهابية في باريس، التي أسفرت عن مقتل أكثر من مئة شخص، أصدر المجلس في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٥ القرار رقم ٢٢٤٩، الذي دعا الدول إلى تكثيف جهودها لمنع واحباط الأعمال الإرهابية، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق وسوريا. وفي ١٧ كانون الأول ٢٠١٥، أصدر المجلس القرار رقم ٢٢٥٣، الذي يلزم الدول باتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تمويل الإرهاب ووقف تدفق الأموال والأسلحة إلى "داعش" و"القاعدة"، استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[٣].

وعلى الرغم من ان القرار رقم ٢٢٥٣ يتسم بأنه من اكثر القرارات الدولية وضوحا في محاربة الإرهاب، الا ان من عيوبه تنقصه آليات التنفيذ والتطبيق الملزم للدول، وينقصه الوضوح حول المنظمات والافراد والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم "داعش " و"القاعدة" مما يدفع بعض الدول لتفسيره حسب مصالحها وأهوائها في تصنيف هذه المنظمة أو الجماعة أو تلك وبالتالي يمكن ان يتحول الى سيف ضد البعض من دون الاخر أو حسب من يتقاطع مع مصالح بعض الدول دون سواها او من هم بحساب العدو من دون غيرهم ، وانه لم يصغ القرار قواعد واليات واضحة للمحاسبة والعقوبات التي تتلقاها الدول التي لا تلتزم بتنفيذ القرار[٤].

وبعد تحقيق العراق انتصارات مهمة على تنظيم داعش الإرهابي وتحرير عدد من المدن، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٢٩٩) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٥، الذي يُعد من أبرز القرارات الصادرة في أعقاب هذه الانتصارات. أشار القرار إلى النجاحات العسكرية في سنجار وبيجي والرمادي وهيت والفلوجة، معربًا عن دعمه للجهود العراقية والدولية في مكافحة التنظيم. كما أثنى على مبادرة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي بتشكيل لجان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، لاسيما ما يتعلق بالنساء والأطفال والأقليات،

---

[١]- ينظر: النص الكامل للقرار (٢١٩٩) (S/RES/2199(2015)
[٢]- ينظر: النص الكامل للقرار (٢٢٣٣) (S/RES/2233(2015)
[٣]- ينظر: النص الكامل للقرار (٢٢٤٩) (S/RES/2249(2015)
[٤]- ينظر: النص الكامل للقرار (٢٢٥٣) (S/RES/2253(2015)

وشدد على ضرورة المحاسبة القانونية للمسؤولين عن تلك الانتهاكات، بما فيها الجرائم ذات الطابع الجنسي، مع التأكيد على إجراء تحقيقات شاملة وفورية[١].

كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٣٧٩) بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والذي أكد ضرورة محاسبة تنظيم داعش على الجرائم المرتكبة في العراق، بما في ذلك تلك التي تُصنّف كجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية. ونص القرار على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فريق تحقيق يرأسه مستشار خاص، لدعم الجهود العراقية في جمع وحفظ الأدلة المتعلقة بجرائم داعش، وفق أعلى المعايير، بهدف تعزيز المساءلة القانونية، واستكمال تحقيقات السلطات العراقية أو تلك التي تطلبها دول أخرى[٢].

وفقًا للقرار، يُشترط أن تُبدي الحكومة العراقية موافقتها خلال ستين يومًا على تشكيل فريق التحقيق واختصاصاته، بغرض منح الفريق الولاية القضائية ويتضمن القرار تعيين قضاة وخبراء دوليين إلى جانب قضاة وخبراء عراقيين، يعملون بشكل مشترك وعلى قدم المساواة مع القضاء الوطني. ورغم تأكيد القرار على احترام سيادة العراق، إلا أن منح الولاية القضائية لفريق دولي يُعد تقييدًا للسيادة الوطنية، لما ينطوي عليه من نقل جزئي للصلاحيات القضائية إلى جهة دولية، مما قد يُفهم منه تشكيك ضمني بكفاءة القضاء العراقي والأجهزة الأمنية والعسكرية، خاصة وأن صلاحيات الفريق تشمل التحقيق في الانتهاكات المرتكبة خلال العمليات العسكرية سواء من قبل تنظيم داعش أو القوات العراقية [٣].

يتضح مما سبق أن العراق لايزال يرزح وطأة القرارات الدولية التي تصدر من مجلس الأمن حتى بعد عام ٢٠٠٣ وحتى بعد ان تم تسوية الملفات العالقة مع الكويت في عام ٢٠١٢، ولكن تبقى المعطيات الاقليمية والدولية وهشاشة الوضع الداخلي سياسيا وامنيا هي المحرك الأساسي في استمرار اصدار القرارات الدولية ضد العراق باعتباره جزء من حالة عدم الاستقرار، كما أن الأمم المتحدة لم تشهد منذ تأسيسها الى يومنا هذا الكم الهائل من القرارات والاجراءات والتقييدات القانونية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، كما ان كسب ثقة المجتمع الدولي وإعادة العراق الى مكانته الطبيعية المفترضة بعد انتكاسات آب/١٩٩٠، وحزيران/٢٠١٤ يحتاج الى جهود حثيثة واستقرارا مؤسساتيا داخليا وان يكون العراق جزء من معادلات الأمن والاستقرار الاقتصادي الدولي [٤].

ونلحظ من خلال دراسة قرارات مجلس الامن بشأن الإرهاب الدولي، انها صنفت بانها تعاملت مع الحرب على الإرهاب بزيادة عدد القرارات التي أصدرها مجلس الامن وشموليتها بشأن الظاهرة الإرهابية، مما يعطيها صفة الإلزامية لجميع الدول استنادا للفصل السابع، اذ أصبحت كل القرارات المتعلقة بالإرهاب تحظى بأهمية وحساسية وتنفيذها الزامي وعززت من مكانة الجهود الدولية بمحاربة الإرهاب.

المحور الرابع: البعد الاقتصادي للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق

---

[١]- ينظ : النص الكامل للقرار (٢٢٩٩) (S/RES/2299(2016)

[٢]- ينظر: النص الكامل للقرار (2379) (S/RES/2379(2017)

[٣] - حسين جاسم الخزعلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

[٤]- المصدرنفسه ، ص٢٠٣.

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية وجوداً في العراق لأول مرة عن طريق تعيين موظف بدوام كامل في بغداد. كما وقعت مؤسسة التمويل الدولية اتفاقية تشييد مع حكومة العراق في اكتوبر تشرين الاول عام ٢٠١٢ لإنشاء مكتب رسمي في بغداد (يقع قرب مكتب البنك الدولي)، وهي تخطط لزيادة وجودها في الميدان خلال الفترة استراتيجية الشراكة مع العراق. تهدف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية لدعم القطاع الخاص خلال الفترة المقررة. لدى مؤسسة (AS) واستقطاب الاستثمارات الإقليمية، وسوف تستكمل نشاطها بخدمات استشارية قوية التمويل الدولية محفظة متنوعة، ودعمت الاستثمارات إنشاء فندق روتانا اربيل، ومعمل أسمنت وأعمالا مصرفية، واتصالات، وخدمات لوجستية وعمليات تخزين (بما في ذلك الاستثمار في الأسهم)، وكان لها استثمارات كبيرة وكما يأتي[١]:

١. مساهمة الولايات المتحدة الامريكية بـ ١٥٥ مليون دولار أمريكي في شركة الاتصالات زين.
٢. ٤٥ مليون دولار أمريكي في شركة النقل والخدمات اللوجستية (غلفتينر).
٣. ٤٥ مليون دولار امريكي في شركة لافارج للإسمنت.
٤. ٣٥ مليون دولار امريكي في القطاعات المالية والفنادق.

ورغم انسحاب مؤسسة التمويل الدولية المبكر من قطاع الإسمنت لأسباب أمنية، إلا أن محفظتها الحالية تُظهر أداءً جيداً ونتائج ملموسة على أرض الواقع. ويعكس التحسن في البيئة السياسية والأمنية توقعات إيجابية بأداء أفضل للمؤسسة، مع ازدياد الطلب المتوقع على تمويل الاستثمارات الخاصة في العراق في قطاعات متنوعة، حقيقية ومالية. إلى جانب استثماراتها، قدمت المؤسسة دعماً استشارياً في تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز البنية التحتية المالية، وتنمية قدرات القطاع المصرفي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المخاطر، وتطوير التدريب المهني خاصة الموجه للنساء—فضلاً عن دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع البنك الدولي، كما أولت المؤسسة اهتماماً خاصاً بقضايا النوع الاجتماعي وتحقيق أهداف برامج المال والأعمال[٢].

بعد عام ٢٠١٤، تعرض العراق لصدمة مزدوجة بسبب عدة عوامل، أبرزها هجمات "داعش" التي تسببت في أزمة إنسانية واجتماعية أدت إلى نزوح ملايين الأشخاص داخليًا، كما أسفرت عن تدمير البنية التحتية وأحدثت اضطرابات في الإنتاج وطرق التجارة. كما أسهم الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، الذي يعتمد العراق عليه بشكل كبير، في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، مما أدى إلى انكماش حاد في الاقتصاد غير النفطي. نتج عن ذلك اختلالات داخلية وخارجية كبيرة، وعجز متزايد في الموازنة العامة، وارتفاع مستمر في الدين العام، فضلاً عن خسائر في احتياطيات النقد الأجنبي وضغوط على الدينار العراقي [٣].

---

[١]- مجموعة البنك الدولي، استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٦، رقم التقرير73265 -IQ ، مجموعة البنك الدولي، ص٢٧.

[٢]- المصدر السابق، ص٢٧.

[٣]- صندوق النقد الدولي، العراق يحصل من الصندوق على قرض بقيمة ٥.٣٤ مليار دولار أمريكي لدعم الاستقرار الاقتصادي، مقال منشور على موقع صندوق النقد الدولي، تاريخ الزيارة٢٠٢٤/٥/٢، تاريخ النشر ١٤/يوليو/٢٠١٦، متاح على الرابط الاتي: https://www.imf.org

نتيجة للأزمة، تواصلت السلطات العراقية مع المؤسسات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، لطلب المساعدة الطارئة. فتم تقديم تمويل طارئ بقيمة ١.٢ مليار دولار أمريكي في يوليو ٢٠١٥ من خلال "أداة التمويل السريع". ومع تفاقم الأزمة، طلبت الحكومة العراقية دعمًا طويل الأجل يشمل الإصلاحات الهيكلية. بناءً على ذلك، بدأ تنفيذ برنامج في نوفمبر ٢٠١٥، بناءً على طلب الحكومة، يراقبه خبراء الصندوق، بهدف تعزيز الاستقرار وبناء القدرات اللازمة للتوصل إلى اتفاق الاستعداد الائتماني الحالي [١].

ويركز البرنامج على أربعة عناصر رئيسة وهي[٢]:

١. تخفيض إنفاق الموازنة وإعادة المالية العامة إلى حالة صحية وتحقيق استقرار الدين.
٢. حماية الإنفاق الاجتماعي لتخفيف أعباء الحياة عن أفقر شرائح السكان، والنازحين داخليا، واللاجئين.
٣. تحسين جودة الإنفاق العام ومنع تراكم الدين غير المسدد من خلال تحسينات في إدارة المالية العامة.
٤. البدء في عملية إعادة هيكلة للبنوك المملوكة للدولة بغية الحد من سيطرتها على الجهاز المصرفي، ومن ثم تخفيف مخاطر القطاع المالي والحفاظ على استقراره.

وسيقدم القرض في سياق البرنامج الذي يدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني على مدار ثلاث سنوات، كما يتضمن تدابير لحماية السكان محدودي الدخل وهو أمر بالغ الأهمية في سياق الصراعات التي أسفرت عن أكثر من ٤ ملايين نازح داخلياً. ويبني البرنامج على نجاح البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق مؤخرا والذي بدأته السلطات في نوفمبر ٢٠١٥ لمواجهة الصدمة المزدوجة المترتبة على هجمات تنظيم داعش والهبوط الحاد لأسعار النفط العالمية، وسيساعد على سد فجوة التمويل البالغة نحو ١٨.١ مليار دولار أمريكي[٣].

فيما أعلن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٥ أنه وافق مبدئياً على خطة مساعدة للعراق بقيمة ٨٣٣ مليون دولار وتهدف هذه المساعدة لمواجهة التأثير الاقتصادي للنزاع مع تنظيم "داعش"، وأبرز النقاط التي استند عليها الصندوق خلال ابداء الموافقة على المساعدة، هي [٤]:

١. مواجهة التأثير الاقتصادي للنزاع مع تنظيم "داعش".
٢. مواجهة تراجع أسعار النفط العالمية.
٣. إن النزاع المسلح وضع مصادر البلاد تحت التوتر وخلق مأساة إنسانية.
٤. إعادة اعمار البنى التحتية ومنشآت القطاع الخاص التي تضررت جراء الحروب.

---

[١]- المصدر نفسه.
[٢]- صندوق النقد الدولي، البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، بيان صحفي، تقرير الخبراء، التقرير القطري رقم 16/11، صندوق النقد الدولي: واشنطن، يناير/ ٢٠١٦، ص٤.
[٣]- المصدر نفسه، ص٤.
[٤]- بديع يونس، صندوق النقد يوافق على مساعدة العراق بـ٨٣٣ مليون دولار، مقال منشور على موقع قناة العربية، تاريخ النشر: ٦/يونيو/٢٠١٥، تاريخ الزيارة والاطلاع: ٢/مايو/٢٠٢٤، متاح على الرابط الاتي https://www.alarabiya.net/ :

وقدّم صندوق النقد الدولي، من خلال بعثة إحصاءات مالية الحكومة التي نُفِّذت خلال الفترة من ٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وبناءً على طلب من وزارة المالية العراقية، دعماً فنياً للحكومة العراقية في سياق تنفيذ مشروع إصلاح الموازنة العامة الاتحادية. وقد تمثلت الأهداف الرئيسة لهذه البعثة في تقديم الدعم الفني إلى دوائر الموازنة، والمحاسبة، والدين العام، من أجل تنفيذ المهام ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز عمليات إعداد الموازنة وتقاريرها، وذلك بما يتوافق مع إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فضلاً عن العمل على إدماج هذه العمليات ضمن نظام معلومات الإدارة المالية الموحد[١].

وقد أدى التحول في أسواق النفط إلى تحسن ملموس في التوقعات الاقتصادية في الأمد المتوسط، ومع انتهاء العمل بالحصص الإنتاجية التي قررتها (أوبك بلس) ومع تجاوز انتاج العراق مستوياته قبل الجائحة والتي بلغت 4,6 مليون برميل يوميا. ومن المتوقع ان يظل النمو في السنوات القادمة متواضعا عند ٣,٧% في المتوسط مع تراجع انتاج النفط ومن المتوقع ان يتقارب نمو اجمالي الناتج المحلي غير النفطي مع اتجاه النمو المحتمل في الأجل الطويل لأسباب منها زيادة الاستثمارات التي سيجري تمويلها من عائدات النفط غير المتوقعة. لكن أن يظل النمو مقيدا بالطاقة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد وغير ذلك من أوجه الضعف[٢].

وقد أدى الارتفاع المستمر في أسعار النفط خلال المدة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، إلى تعزيز وضع المالية العامة والحسابات الخارجية للعراق، نظراً لاعتماد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على النفط. ويُرجّح أن ترتفع هذه الإيرادات نتيجة لزيادة الأسعار أو الصادرات. ومع غياب إطار مالي منظم، يُتوقّع أن يُخصص جزء من الفائض المالي الجديد لزيادة الإنفاق الاستثماري والاستنسابي، مما يؤدي إلى تراجع فائض المالية العامة من ١١.٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ إلى ٤.٩% في عام ٢٠٢٥ [٣].

في إطار الدعم الدولي للاقتصاد العراقي، وقّعت المنظمة الدولية للهجرة في العراق مذكرة تفاهم مع شركة "آسياسيل" للاتصالات لدعم الابتكار ضمن برنامج "صندوق تنمية المشاريع"، أحد برامج سبل كسب العيش. يهدف الصندوق إلى تعزيز التعافي الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص من خلال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما التكنولوجية منها في مراحلها المبكرة، بما يسهم في خلق فرص عمل للشباب. وتتركز الشراكة على إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية عبر توفير رأس المال للشركات المتضررة من النزاع، ويمثل هذا البرنامج جزءاً من جهود المنظمة لدعم التعافي المستدام في العراق[٤].

---

[١]- نادين أبو خالد واخرون، تقرير بعثة إحصاءات مالية الحكومة (٥-١٩ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٢١)، صندوق النقد الدولي: واشنطن، كانون الثاني/ ٢٠٢٣، ص٤.

[٢]- البنك الدولي، تقرير العراق: الآفاق الاقتصادية - أبريل ٢٠٢٢، البنك الدولي، ص٢، متاح على الرابط الاتي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-update-april-2022

[٣]- المصدر السابق، ص٢.

[٤]- شراكة المنظمة الدولية للهجرة مع اسياسيل لدعم التعافي الاقتصادي في العراق ، منظمة الأمم المتحدة ،على الرابط الالكتروني ،بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٦. https://iraq.un.org/ar/151527

كذلك سعت اليابان إلى دعم الاقتصاد العراقي ضمن الجهود الدولية من خلال تقديم المساعدات المالية والقروض، كان أبرزها توقيع اتفاقية تمويل بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتُعد هذه الخطوة امتداداً للعلاقات التمويلية المتنامية بين البلدين، حيث تجاوزت القروض اليابانية للعراق ٥.٩ مليارات دولار عام ٢٠٢٣، شملت إعادة إعمار ٣٠ مشروعاً في قطاعات الكهرباء والمياه والنفط والغاز، إضافة إلى منح بلغت قيمتها ملياري دولار. كما شهد العام ذاته توقيع اتفاقيات تمويلية جديدة، من بينها قرض بقيمة ٢٠٣ ملايين دولار من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) لتطوير مصفاة البصرة، وإعلان الحكومة اليابانية عن إطلاق سبعة مشاريع جديدة في العراق [١].

الخاتمة:

أدى تزايد اعمال الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠١٤، ولاسيما مع ظهور تنظيم "داعش"، إلى تصاعد التهديدات الأمنية للأمن القومي العراقي وللاستقرار الإقليمي والدولي وقد أفرزهذا التهديد استجابةً دولية متعددة المستويات تمثلت في تشكيل تحالفات عسكرية وأمنية، وإصدار قرارات دولية ملزمة، وتقديم دعم اقتصادي وإنساني متنوع. وقد أثبت التعاون الدولي فعاليته في تقويض قدرات التنظيم الإرهابي عسكرياً واستخبارياً، وأسهم بشكل كبير في دعم جهود الحكومة العراقية لاستعادة سيادتها على أراضيها، إلا أن هذا التعاون لم يكن خالياً من التحديات، خاصة على مستوى التباين في المصالح السياسية بين الأطراف الفاعلة، والتداخل في الأجندات الدولية.

لقد بيّنت التجربة العراقية أن مواجهة الإرهاب لا يمكن أن تتم من خلال العمل الأحادي أو الاعتماد على الجهود الوطنية فقط، بل تتطلب تكاتفاً دولياً حقيقياً يقوم على تبادل المعلومات، والتنسيق الميداني، والدعم الاقتصادي طويل الأمد، فضلاً عن المعالجة الفكرية والاجتماعية لجذور التطرف، وعليه، فإن استمرار التعاون الدولي بمختلف أبعاده (الأمنية، السياسية، والاقتصادية) يمثل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار العراق والمنطقة، ومنع عودة التنظيمات الإرهابية بصور جديدة.

النتائج:

١. شكّل التعاون الدولي، ولا سيما التحالف الدولي، أداة حاسمة في إضعاف تنظيم داعش عسكرياً ولوجستياً.
٢. أكدت قرارات مجلس الأمن بعد ٢٠١٤ على الطابع الإلزامي لمواجهة الإرهاب وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
٣. ساعد الدعم الاقتصادي من المؤسسات الدولية في تقليل الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي جراء الحرب.
٤. أظهر التحالف الرباعي فعالية نوعية في المجال الاستخباري رغم محدوديته الميدانية.

[١]- ريم الشامي، العراق واليابان .. شراكة وطيدة اخرها توقيع اتفاق ب٣٠٠ مليون دولار ، CNNالاقتصادية ، على الرابط الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٦ https://cnnbusinessarabic.com

٥. برزت الحاجة إلى إصلاح مؤسسات الدولة العراقية لتكون أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية والاقتصادية مستقبلاً.

المصادر

أولا: المصادر العربية

١. هشام الهاشمي، عالم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) دار الحكمة، لندن ،٢٠١٥.

٢. ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش، ط١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠١٥.

٣. حمد أبو رمان، تنظيم الدولة الإسلامية: الازمة السنية والصراع على الجهاد العالمي، بيروت، ٢٠١٥.

٤. عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش ،المستقبل ، دار الساقي ،لندن، ٢٠١٧، ص٨٧ .

٥. حسن أبو هنيه، البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية ،الإدارة والحكم ،الدار العربية للعلوم ،بيروت.

٦. محمد علوش، داعش واخواتها من القاعدة الى الدولة الإسلامية ، ط١ رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،٢٠١٥.

٧. – حسين جاسم الخزعلي ، داعش واثره على الامن القومي العراقي ، ط١، دار الحكمة، لندن ،٢٠١٥.

٨. عبد الله خالد سعود، المقاتلون الأجانب في (وثائق داعش المسربه) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد، الرياض، العدد ٤٢ ،٢٠١٩، ص٤٨.

٩. حسن أبو هنية، تنظيم داعش النشاة ، التاثي، المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني،٢٠١٤ .

١٠. –حسين علاوي خليفة ، إدارة التوحش لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين العدد ٣٧-٢٠١٤،٣٨.

١١. علي بكر، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة ،المجلد ٤٩ ،العدد ١٩٨ ٢٠١٤.

١٢. شيماء عادل فاضل وعلي طارق، أثر التحالفات الدولية في استقرار الأمن الدولي، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد التاسع عشر والعشرون، ٢٠١٦.

١٣. مصطفى إبراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٦١، ٢٠١٨.

١٤. مثنى فائق مرعي ،عبدالعليم فاضل وادي ،العلاقات الروسية التركيةوالتحالفات الدولية الراهنه في الشرق الأوسط دراسة في التاثير والتاثر ،مجلة تكريت للعلوم ،جامعة تكريت ،العدد ١١.

١٥. حارث حسن ،السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش ،مجلة سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،العدد١٥،٢٠١٦.

١٦. عبد الرحمن كريم درويش و كازان عمرعلي،الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) دراسة تحليلية (٢٠١٤-٢٠١٦) مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد٩ ،العدد٣٥ ،٢٠٢٠.

١٧. مجموعة البنك الدولي، استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٦، رقم التقرير IQ- 73265، مجموعة البنك الدولي.

١٨. صندوق النقد الدولي، العراق يحصل من الصندوق على قرض بقيمة ٥.٣٤ مليار دولار أمريكي لدعم الاستقرار الاقتصادي، مقال منشور على موقع صندوق النقد الدولي، تاريخ الزيارة٢/٥/٢٠٢٤، تاريخ النشر ١٤/يوليو/٢٠١٦، متاح على الرابط الاتي: https://www.imf.org .

١٩. البنك الدولي، تقرير العراق: الآفاق الاقتصادية – أبريل ٢٠٢٢، البنك الدولي، ص٢، متاح على الرابط الاتي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-update-april-2022 .

٢٠. شراكة المنظمة الدولية للهجرة مع اسياسيل لدعم التعافي الاقتصادي في العراق ، منظمة الأمم المتحدة ،على الرابط الالكتروني ،بتاريخ ٦/٦/٢٠٢٤. https://iraq.un.org/ar/151527 .

٢١. ريم الشامي، العراق واليابان .. شراكة وطيدة اخرها توقيع اتفاق ب٣٠٠ مليون دولار ،CNN الاقتصادية ، على الرابط الالكتروني بتاريخ ٦/٦/٢٠٢٤ https://cnnbusinessarabic.com .

٢٢. نادين أبو خالد واخرون، تقرير بعثة إحصاءات مالية الحكومة (٥-١٩ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٢١)، صندوق النقد الدولي: واشنطن، كانون الثاني/ ٢٠٢٣.

٢٣. بديع يونس، صندوق النقد يوافق على مساعدة العراق بـ٨٣٣ مليون دولار، مقال منشور على موقع قناة العربية، تاريخ النشر: ٦/يونيو/٢٠١٥، تاريخ الزيارة والاطلاع: ٢/مايو/٢٠٢٤، متاح على الرابط الاتي: https://www.alarabiya.net .

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. –john c. k. daly, the Islamic state's oil network, terrorism monitor, publication of the Jamestown foundation, volume xii u issue 19 u October 10, 2014,p7 .
2. U.S. Embassy & Consulates in Iraq, Special Presidential Envoy Brett McGurk in Iraq, 2016. https://iq.usembassy.gov/special-presidential-envoy-brett-mcgurk-iraq/
3. The White House, Statement by the President on ISIL, Washington, 10 September 2014..https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/10/statement-presideisil-1
4. –by Carla E. Humud, And others, Islamic State Financing and U.S. Policy Approaches, US Congrss Research Service, April 10, 2015,p7. https://www.fas.org/sgp/crs/terror/R43980.pdf >